

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

مشكلة الدراسة

تساؤلات الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

حدود الدراسة

مصطلحات الدراسة

الدراسات السابقة

منهج الدراسة

خطوات الدراسة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة

يجتاز العالم مرحلة انتقالية بالغة الصعوبة للدخول إلى القرن الحادي والعشرين وسط تحولات دولية سياسية واقتصادية، انعكست على نواحي الحياة في المجتمعات المختلفة. تمثلت في ظهور النظام العالمي الجديد وانفراط عقد حلف وارسو وأيديولوجيته الشيوعية أمام النظام الليبرالي الغربي وسيادة اقتصاديات السوق وتبوء الولايات المتحدة قمة النظام العالمي باعتبارها القوة العظمى، وظهور التكتلات الاقتصادية العالمية.

ولعل أبرز ما يميز عصرنا الحاضر هو الدور المتعاظم للتطور العلمي والتكنولوجي في مختلف جوانب النشاط البشري ومجالاته. وغير خاف أن هذه الثورة العلمية التكنولوجية (ثورة ما بعد الصناعة) قد أحدثت تغيرات جذرية ليس فقط على المؤسسات المجتمعية وباقي القطاعات التقليدية كالزراعة والتعدين والإنشاءات والنقل، بل إنها أدخلت ثورة في الإنتاج الصناعي بإدماجها الحواسب الآلية وأنظمة المعلومات في عملية الإنتاج، كما امتدت آثارها إلى قطاعات النظام الاقتصادي العالمي، فجعلته أكثر ارتباطا ببعضه البعض من خلال شبكات عالمية متكاملة للتجارة وأسواق لرؤوس الأموال المصاحبة لها^(١).

وإذ يعدو امتلاك العلم والتكنولوجيا ميزة لا تقل أهمية وسطوة عن امتلاك المزارع والمصانع، وإذ تسعى الأقطار المتقدمة للحفاظ على دورها الرائد لثورة العلم والتكنولوجيا ضمانا لقيادة العالم بأسره، فإن هذه الثورة باتت تطرح على الأقطار النامية والمتخلفة تحديا لم يسبق له مثيل، فقد أصبح أمامها إما أن تشارك في هذه المسيرة العلمية وتبني حياتها الجديدة، أو تبقى كما هي عليه الآن على هامش التطور العالمي^(٢).

وقضية التقدم العلمي والتكنولوجي لا تنفصل بأية حال عن قضية أساسية أخرى سيزداد ثقلها في المستقبل، وهي تتعلق بالمنافسة الدولية والسيطرة على الاقتصاد العالمي. فالصراع بين المجتمعات المتقدمة الثلاثة (اليابان، الولايات المتحدة، أوروبا الموحدة) والتي تستأثر بالتكنولوجيا المتقدمة، هو في الأساس من أجل السبق التكنولوجي، فمن يحقق هذا السبق سيضمن سيطرة أكثر على الاقتصاد العالمي^(٣). وهناك مجموعة أخرى من المجتمعات وإن كانت تتعامل مع المستوى التكنولوجي الأدنى إلا إنها تعد نفسها أيضا للقرن القادم، وتسعى لدعم موقعها التنافسي على مستوى العالم، ولتضييق الفجوة بينها وبين المجتمعات الثلاثة السابقة، وعلى رأس هذه المجموعة دول شرق وجنوب شرق آسيا، أما المجتمعات العربية فتأتي في ذيل قائمة الدول التي حققت تقدما في هذا المجال^(٤).

(١) ضياء زاهر: مستقبل التعليم في المنطقة العربية - التوقعات النوعية. مكتب اليونسكو الإقليمي في الدول العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، سبتمبر، ١٩٩١، ص ٤.
(٢) فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، ع ١٤٧، الكويت، مارس ١٩٩٠، ص ٨.
(٣) محمد عبد الشفيق: النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقال، بحوث المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٣٦-٣٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٩.

وفي ظل هذه الثورة العلمية لم يعد الوعاء القطري كافياً لتوسيع الإنتاج ولم تعد السوق القطرية - مهما يكن اتساعها كافية لاحتواء حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمل. وهكذا أصبح هناك تدويل مطرد للحيلة الاقتصادية في كل بلد على حدة حيث يتخطى الإنتاج الحدود القطرية والقومية ويكتسب رأس المال طابعاً دولياً، وتنمو المشروعات والمصارف المتخطية للقوميات لتصبح هي القوة المحركة الجبارة للتركيز الصناعي والمالي في الأسواق التي أصبحت عالمية بالفعل^(١).

أما بشأن التكتلات الاقتصادية التي تشكلت، والتي لازالت تتشكل - فهي تعمل في المقام الأول على توحيد السياسات الاقتصادية والسياسات التعليمية، والتركيز بشكل خاص على سياسات موحدة للبحث العلمي والتطوير. ولعل أهم أساسيات قيام التكتل الأوروبي الموحد، هو إدراك تلك المجتمعات للأهمية المتزايدة للتقدم العلمي والتكنولوجي في سباق التقدم الاقتصادي، وغزو الأسواق العالمية، فتكنولوجيا ما بعد الصناعة تتطلب إنفاقاً هائلاً على البحث العلمي والتطوير يصعب أن توفره أية دولة منفردة، ومن ناحية أخرى فإنها تستلزم وجود قاعدة عريضة من العلميين والباحثين من ذوي المهارات العالية والتمكن العلمي لكي يبرز من بينهم النخبة العلمية القادرة على إحداث التقدم^(٢).

ومن هنا يبدو الارتباط الوثيق بين التقدم العلمي والتكنولوجي الذي تحقق خلال العقد الماضي من الألفية الثانية، أو ما يسمى بالثورة التكنولوجية الثالثة، والاتجاه المتصاعد نحو التكتلات الاقتصادية، وكلا الاتجاهين يدعمهما ويكملهما ما يطلق عليه بالثورة الديمقراطية. وقد ترتب على هذا ارتفاع المكون المعلوماتي في عملية الإنتاج والتوفير المتعمد في استخدام العمالة غير الماهرة، والمواد الخام والطاقة، وهي عوامل كانت تشكل من قبل ميزة نسبية تمتعت بها الدول النامية ومنها منطقتنا العربية. إلا إن هذه الميزة قد انتهت بفضل تكنولوجيا ما بعد الصناعة وحولها التكنولوجية الجديدة.

ولا شك في أن التطورات المتوقعة أن تتم في المستقبل سواء في مجال الاندماج في الاقتصاد العالمي واشتداد حدة المنافسة، أو في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي سيكون لها تأثيراتها المستقبلية والجوهرية على طبيعة العملية الإنتاجية، وعلى أسواق العمل واحتياجاتها من العمال ذات المستويات المتداخلة من المهارة، بل وأيضاً على حياة الإنسان عامة، فمن المتوقع أن تتغير طبيعة العملية الإنتاجية ذاتها بالاعتماد بشكل متزايد في المستقبل على الإنتاج المرن مما ينعكس بدوره على أسلوب تنظيم العمل ومستوى المهارة المطلوبة، فاتجاهات سوق العمل في ظل هذا التطور التكنولوجي تشير إلى^(٣):

- تراجع ملحوظ في الطلب على العمالة المتوسطة وضعيفة المهارة.
 - التوسع في استخدام تقنيات إنتاجية عالية في ظل تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية (الجات).
 - التحول في مفهوم المهارة - والتأكيد على أهمية المهارات العريضة قابلة التحول من وظيفة لأخرى.
- وسوف تضغط هذه الثورة بقوة على التعليم والتعلم، فالناس لن يتمكنوا نتيجة هذه الثورة من الاحتفاظ بالمعلومات التي اكتسبوها والمهارات التي أتقنوها خلال فترة الدراسة، بل ستفرض عليهم توظيفها واكتساب

(١) فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها. مرجع سابق، ص ٩.

(٢) محيا زيتون: مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل إستراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية - نحو رؤية مستقبلية للتربية العربية في القرن الحادي والعشرين. المجلة العربية للتربية (عدد خاص)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤، مج ١٧، تونس ١٩٩٧، ص ٩٤-٩٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٠-١٠١.

المزيد منها لذا سيصبح التعليم عملية مستمرة للتعليم والتعلم، ومحو التعليم، وإعادة التعلم، وسوف يتم التركيز على المهارات الأساسية وتنتشر النظم الإلكترونية للتعليم الفردي داخل المدرسة وخارجها، كما سيتحول التعليم إلى المنزل، كما ستساعد التكنولوجيا المعلوماتية الجديدة في تحول المدارس إلى مراكز تعليم للمجتمعات المحلية بما تمتلكه من معلمين سيتحولون إلى موجهين، وخدمات تكنولوجية ومواد ومعدات في طبيعة المهارات والقدرات العقلية واليدوية التي ينبغي على التعليم أن ينميها ويعدها ويدربها^(١).

وعليه فإن إحدى الوظائف الأساسية لتعليم المستقبل هي أن يكون تعليماً للجميع بحيث يعم انتشار المعرفة في المجتمع التعليمي مما يعمل على ضمان خلق نوع من التفهم وقدرة من المشاركة في توجيه المعرفة واستخدامها بقوة، وهذا بطبيعة الحال لا يقل أهمية عن خلق بنية معرفية للناس من خلال تمكينهم من القوة في نشاطاتهم^(٢).

ولن يتم هذا إلا من خلال معالجة مبتكرة تنتقل من إعادة النظر من جديد في منظومة التربية والتعليم تطويراً وتجديداً وتجويداً لها. فقد أصبحت النظم التعليمية اليوم هي المسئول الأول عن إحداث التنمية الشاملة وهي كذلك المسئول عن إعداد الإنسان ومستقبله.

ونظماً التعليمية اليوم مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى تطوير ذاتها وتجديدها ليس كاستجابة خجولة لضغوط جملة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، وإنما كمبادرة ذاتية تسعى إليها بخطى مطمئنة تجعلها أكثر قدرة على ملاءمة ميول المتعلم واستعداداته وقدراته واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي في حالة تطور مستمر. فالتربية مدعوة الآن إلى إيجاد حلول عملية لرفع مستوى الفكر العلمي عند المتعلمين بما يضمن لهم القدرة على التفكير الموضوعي النقدي لمواجهة الغزو الثقافي والقيمي وتأثيراته على أنماط السلوك والتفكير^(٣).

وقد انعكست آثار هذه المتغيرات على النظم التعليمية المعاصرة بنية ومحتوى وتنظيماً، حيث أدركت كثير من بلدان العالم ضرورة البحث والتنقيب لتحديد المسار المستقبلي لمنظوماتها التعليمية وإيجاد البدائل الفعالة التي تضمن بها تطوير جميع عناصرها لتجعل منها نظاماً فرعياً ذا جودة وكفاءة متكامل مع سائر مقومات النظام الاقتصادي والاجتماعي، قادراً على مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحققاً لذاته في نفس الوقت.

والحقيقة أن مصر لم تكن بعيدة عن تلك الأحداث - إذ حظى التعليم في الربع الأخير من القرن العشرين باهتمام بالغ تمثل في دفع قضية التعليم إلى مصاف القضايا القومية الذي تمثل في عقد العديد من المؤتمرات التربوية لمناقشة قضايا التعليم وتطويره. نذكر منها مؤتمر تطوير التعليم الابتدائي عام ١٩٩٣، ومؤتمر تطوير التعليم الإعدادي عام ١٩٩٤، الذي دعا إلى أهمية إعادة النظر في بنية التعليم الإعدادي.

(١) ضياء زاهر: مستقبل التعليم في المنطقة العربية - التوقعات النوعية، مرجع سابق، ص ٤.
(٢) دارم البصام: الاتجاهات المستقبلية للتعليم، في: نحو رؤية مستقبلية للتربية العربية في القرن الحادي والعشرين. المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ع ١٤، مج ١٧، يونيو ١٩٨٧، ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٣) جبرائيل بشارة: نحو رؤية مستقبلية للتربية العربية في القرن الحادي والعشرين. (كلمة التحرير)، المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة، مرجع سابق، ص ٧-٨.

ظهرت المدرسة الإعدادية العامة كنوع جديد من المدارس بالسلم التعليمي المصري بموجب القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ وبذلك أصبحت المدرسة الإعدادية بموجب القانون مرحلة تعليمية قائمة بذاتها، ومدة الدراسة بها أربع سنوات دراسية، كمرحلة تعليمية وسيطة بين مرحلة التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي^(١). وقد حدد القانون الأهداف التعليمية الخاصة بالمدرسة الإعدادية في "تهيئة وسائل النمو لملاكات التلاميذ وميولهم على اختلاف أنواعها من أدبية وعلمية وفنية والتعرف على ما يظهر فيها من مواهب ومميزات وميول خاصة حتى يمكن أن يتجهوا إلى نوع الدراسة الثانوية التي تلائمهم في المرحلة التالية، وهي في نفس الوقت مرحلة تدعيم للثقافة القومية عند التلاميذ واستكمالها قبل أن ينتقلوا إلى المرحلة الثانوية النهائية التي تنطوي الدراسة فيها على قدر من التخصص^(٢).

إلا إن وضع المدرسة الإعدادية في ظل القانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ قد اتسم بعدم الاستقرار، إذ اتصفت بأنها مرحلة تعليمية تابعة أكثر من كونها مرحلة مستقلة ذات شخصية واضحة، إذ إن المدرسة الإعدادية آنذاك كانت إما ملحقة بالمدرسة الابتدائية وإما ملحقة بالمدرسة الثانوية. نظراً لعدم توفير المباني الخاصة بها عند صدور القانون من ناحية، ومن ناحية أخرى تعدد نوعيات التعليم بالمرحلة السابقة (الابتدائية) وكذلك شروط الالتحاق بها.

لذا فقد صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ معالماً لهذا الوضع حيث قضى على التداخل، كما جعل المدرسة الإعدادية مرحلة قائمة بذاتها، قوامها ثلاث سنوات دراسية^(٣). كما أقر القانون ما جاء بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن أهداف المدرسة الإعدادية^(٤).

وفي ظل هذا القانون وجدت المدارس الإعدادية الفنية، حيث نص القانون على أن تنشأ مدارس إعدادية عملية على سبيل التجريب لمدة خمس سنوات، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات^(٥). وقد بررت الوزارة نشأة هذا النوع من التعليم في أن هناك بعض من التلاميذ الذين أنهوا المرحلة الابتدائية والذين لا تمكنهم ظروفهم واستعداداتهم من الالتحاق بالمدارس الإعدادية العامة ويريدون الاستزادة والمتابعة، ولهذا فقد حددت الغاية من هذا النوع من التعليم في إعداد هؤلاء التلاميذ عملياً للحياة بما يتناسب مع ميولهم واستعداداتهم وظروف مجتمعهم وتعتبر مرحلة منتهية بالنسبة لهم^(٦).

ومع بداية الاهتمام بتصنيع البلاد، ظهر الاهتمام بالتعليم الفني باعتباره نوعاً من التعليم الاقتصادي الذي يساعد على تلبية احتياجات سوق العمل من العمال المهرة والفنيين اللازمين، فضلاً عن تخفيف الضغط على التعليم الإعدادي العام بعد توحيد التعليم الابتدائي وإزالة معوقات الالتحاق بالتعليم الإعدادي، لذا أعيد تنظيم التعليم الفني بحيث يسمح بإنشاء مدارس إعدادية فنية، حيث نشأت المدرسة الإعدادية الصناعية بموجب القانون

(١) وزارة المعارف العمومية: القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن التعليم الثانوي ومذكرته الإيضاحية، القاهرة، ١٩٥٣، ص ١٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨.

(٣) وزارة المعارف العمومية: القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧، بشأن تنظيم التعليم الإعدادي العام ومذكرته الإيضاحية. القاهرة، ١٩٥٧، مادة ١، ٢.

(٤) المرجع السابق، المذكرة الإيضاحية، ص ١٦.

(٥) المرجع السابق، مادة ٥.

(٦) المرجع السابق، مادة ١٧.

رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦، ونشأت المدرسة الإعدادية التجارية بموجب القانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦، ونشأت المدرسة الإعدادية الزراعية بموجب القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦.

إلا إنه وبعد انقضاء خمس سنوات من التجريب رأت هيئة التخطيط العليا أن تنوع التعليم الإعدادي، على النحو السابق لم يحقق النتائج المرجوة منه والمتوقعة له. فاتجهت لتوحيد الدراسة بجميع المدارس المختلفة في مدرسة واحدة، وأن يكون التعليم الفني بالمدارس الثانوية، وهذا أجدى لهم وللتلاميذ، ولهذا قررت الوزارة إلغاء المدارس الإعدادية الفنية على أن تزود مناهج التعليم الإعدادي العام بقدر موحد من الثقافة النظرية والعملية بهدف تهيئة الطلاب من الجانب المهني إعداداً للحياة المستقبلية^(١).

وقد بدأت الوزارة في تنفيذ قرارات تصفية التعليم الإعدادي الفني بدءاً من عام ١٩٦٣/٦٢ وتنفيذاً لنفس قرارات الهيئة فقد أنشأت الوزارة المدارس الإعدادية الحديثة ذات المجالات العملية^(٢).

وفي سنة ١٩٦٨ أعيد النظر في شأن التعليم العام، حيث صدر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨، وقد السّتم هذا القانون بعدم الازدواج في المدرسة الإعدادية، وأنها مدرسة عامة موحدة ومدتها ثلاث سنوات دراسية^(٣). وقد حدد القانون أهداف هذه المرحلة في^(٤):

"تستهدف مرحلة التعليم الإعدادي بالإضافة إلى تدعيم التلاميذ عقلياً وجسمياً وخلقياً واجتماعياً وقومياً، توفير الدراسات والوسائل اللازمة للكشف عن ميولهم وقدراتهم وتمييزها بما يمكن من توجيههم إلى العمل بعد تدريب مهني أو إلى مواصلة الدراسة في مرحلة الثانوية العامة أو الفنية كل بحسب استعداده".

وفي عام ١٩٧١ صدر برنامج العمل الوطني ونص على أن تتسع المرحلة الأولى من التعليم بنهاية العشر سنوات القادمة حتى عام ١٩٨٠ لاستيعاب جميع التلاميذ ممن بلغوا سن الإلزام تمهيداً لرفع سن الإلزام إلى سن الخامسة عشرة، ولتحقيق ذلك اتجه المسؤولون بوزارة التعليم إلى تجريب صيغة تعليمية جديدة مستمدة من الدول الاشتراكية التي كانت تربطنا بها علاقة سياسية واقتصادية قوية آنذاك، وهي صيغة المدرسة التجريبية الموحدة ذات الثمان سنوات في مدينة نصر والتي تم إنشاؤها بالتعاون مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية ١٩٧٢ على غرار المدرسة البوليتكنيكية الألمانية^(٥).

وفي عقد السبعينيات وفي إطار سياسات تطوير وتحديث التعليم في مصر، كشفت وثيقة تطوير وتحديث التعليم عن عدم كفاية السنوات الست للمدرسة الابتدائية كمرحلة إلزامية وأنه قد آن الأوان لإطالة مدة التعليم الإلزامي ليشمل المدرسة الإعدادية إعمالاً لما نصت عليه المادة ١٨ من دستور البلاد سنة ١٩٧١ من ضرورة مد فترة التعليم الإلزامي في سن الخامسة عشرة لتغطي المرحلة الإعدادية^(٦). وقد صدر القانون ١٣٩ لسنة

(١) وزارة التربية والتعليم: محضر اجتماعات هيئة التخطيط العليا. القاهرة، ١٩٦٠، ص ١٦-١٧.

(٢) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣، بشأن إنشاء المدارس الإعدادية الحديثة. القاهرة، ١٩٦٣، مادة ٢.

(٣) وزارة التربية والتعليم: قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن "التعليم العام". القاهرة، ١٩٦٨، مادة ٣،١.

(٤) المرجع السابق، مادة ٥١.

(٥) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن "المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر". القاهرة، ١٩٧٢.

(٦) المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا - الدورة الثالثة - أكتوبر ١٩٧٥، يوليو ١٩٧٦، ص ٢٧.

١٩٨١ حيث تم دمج مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي معاً في مرحلة تعليمية واحدة "هـى مرحلة التعليم الأساسي" ومدتها تسع سنوات دراسية وهى مرحلة موحدة وإلزامية لجميع أبناء الأمة^(١).

وقد تحددت أهداف التعليم الأساسي في^(٢): "تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة، بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مكثف، وذلك من أجل إعداد الفرد لكي يكون مواطناً منتجاً في بيئته ومجتمعه".

إلا إنه لم يمر على هذا القانون سوى أربعة أعوام حتى تبنت الوزارة إنشاء نظام فرعي إلى جانب نظام التعليم العام في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي (المدرسة الإعدادية)، فيما عرف باسم "نظام المسار الخاص". وقد حدد المقصود من هذا المسار الخاص بأنه^(٣): "نظام فرعي ضمن النظام العام ويلتحق به التلاميذ ذوو القدرات المحدودة، الذين استنفذوا عدد مرات الرسوب في الصف الواحد، ومناهج الدراسة بهذا النظام مخفضة مع تدعيم مناهج الثقافة المهنية والتدريبات العملية، حيث يقدم فيه للتلميذ من البرامج المهنية والثقافية ما يتناسب مع قدراته وإمكاناته".

غير أنه لم يمر على العمل بنظام "المسار الخاص" سوى عام دراسي واحد، حتى واجهته العديد من الصعوبات التي عجلت بنهايته، حيث هجره التلاميذ، ولم يرحب المعلمون بالعمل به، مما دفع الوزارة إلى إعادة النظر في هذا المسار الخاص وعدم قبول دفعات جديدة به^(٤).

وفي سنة ١٩٨٨ ومع زيادة حدة الأزمة الاقتصادية وفشل مشروع مارشال العربي -اضطرت البلاد للخضوع لشروط صندوق النقد الدولي وانتهاج سياسات تقشفية كان لها آثارها على جميع الهيئات والمؤسسات بالدولة. والتي تمثلت في التعليم في صورة زيادة غير منضبطة في أعداد التلاميذ ونقص صارخ في أعداد المنشآت التعليمية وارتفاع الكثافة وتهالك الأبنية التعليمية.

وقد عاجت المؤسسة التعليمية الأزمة المالية بتعديل قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨، والذي نص على خفض مدة الدراسة بالتعليم الأساسي من تسع سنوات إلى ثماني سنوات مختصراً عاماً دراسياً من مرحلة الإلزام^(٥). كما نص القانون على أنه^(٦): "يجوز لكل من أتم المرحلة الابتدائية وأظهر ميولاً مهنية أن يستكمل مدة الإلزام بالتعليم الأساسي بالالتحاق بمراكز التعليم المهني أو بمدارس أو فصول إعدادية مهنية". ... وبصدور هذا القانون يكون قد تم إلغاء المسار الخاص في الحلقة الإعدادية من التعليم الأساسي في الوقت الذي فتح فيه الباب لعودة التعليم المهني بالمدرسة الإعدادية مرة أخرى، حيث صدر

(١) وزارة التربية والتعليم: قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن "التعليم قبل الجامعي". القاهرة، ١٩٨١، مادة ٤، ١٥.

(٢) المرجع السابق، مادة ١٦.

(٣) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٢٨ م لسنة ١٩٨٥ بشأن "نظام الدراسة في المسار الخاص في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي". القاهرة، ١٩٨٥، مادة ١.

(٤) المركز القومي للبحوث التربوية: الصعوبات التي تواجه نظام المسار الخاص بالحلقة الإعدادية من التعليم الأساسي وأسلوب مواجهتها. القاهرة، ١٩٨٦، ص ٨-١٦.

(٥) وزارة التربية والتعليم: قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ بشأن التعليم قبل الجامعي. القاهرة، ١٩٨٨، مادة ٤.

(٦) المرجع السابق، مادة ١٨.

القرار الوزاري رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٨ محدد الغرض من هذه المدارس ومدة الدراسة والفئات التي يحق لها الالتحاق بهذا النوع من التعليم^(١).

كما أدى تدهور المستوى الرياضي العام لفرقنا القومية في "دورة سول الرياضية سنة ١٩٨٨" وخروج جميع فرق البعثة المصرية دون إحراز أية مكاسب - أن ألقت الجماهير اللوم ليس على الفرق المشاركة وسوء إعدادها وإنما على المؤسسة التعليمية التي ضحت بالأنشطة الرياضية تحت وطأة زيادة الكثافة وتعدد الفترات الدراسية وعدم وجود أندية مدرسية. وقد طالب الرأي العام بعودة الأنشطة مرة أخرى لمكانها الطبيعي بالمدارس لإعداد نشء يتمتع بالصحة والرياضة العالية.

ولما كانت الإمكانيات تحول دون توفير الممارسات المنظمة للأنشطة الرياضية لكافة التلاميذ فقد رأت الوزارة إنشاء عدد من المدارس الرياضية لرعاية العناصر المميزة رياضياً، لذا فقد صدر القرار الوزاري رقم ١٧٢ بشأن "إنشاء مدارس تجريبية رياضية إعدادية"، وقد حددت اللائحة الداخلية للمدارس التجريبية الفئات التي يحق لها الالتحاق بالمدارس الإعدادية الرياضية، وكذلك أهداف الدراسة ومدتها^(٢). وقد بدأت الدراسة بالفعل في العام الدراسي ١٩٨٩/٨٨.

كما أدت زيادة الإقبال على مدارس اللغات الأجنبية وما تعرضت له إدارة مصر الجديدة بوجه خاص من ضغوط أولياء الأمور لقبول ذويهم بالمدارس الخاصة للغات، إلى زيادة الكثافة بهذه المدارس. وكلف السيد الوزير مدير إدارة مصر الجديدة لدراسة مشروع مساهمة الوزارة لتخفيض الضغط على مدارس اللغات الخاصة بإنشاء عدد من المدارس الحكومية للغات. وقد أقر المشروع مجلس الدولة في ديسمبر ١٩٧٨ وأعقبه صدور قرار وزاري رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء مدارس لغات تجريبية، وقد بدأت بالفعل الوزارة في إنشاء أربعين فصلاً كبدائية للتجربة في محافظة القاهرة، علاوة على عشرة فصول بالجيزة تنمو سويًا حتى تكتمل^(٣). كما حددت اللائحة الداخلية لمدارس اللغات أهداف الدراسة ومدتها وشروط الالتحاق^(٤).

مشكلة الدراسة

من خلال العرض التاريخي لنشأة التعليم الإعدادي وتطوره نلاحظ أن المدرسة الإعدادية تفتقر إلى وجود سياسة تعليمية ثابتة ومستقرة تجاهها. رغم أن قانون تنظيم التعليم الثانوي رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ قد حدد أهدافها، إلا أن حركة المدرسة الإعدادية نحو تحقيق الأهداف الخاصة بها مازالت مكبلة ومعاقة. إذ نجدها رغم وضوح الأهداف الخاصة بها تتأرجح ما بين تعليم عام موحد لجميع التلاميذ، ما يلبث أن يتحول إلى تعليم

(١) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٨ بشأن "إنشاء مدارس إعدادية مهنية في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي"، مادة ٥١.

(٢) انظر:

- وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن "إنشاء مدارس رياضية تجريبية"، مادة ١.

- وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن تعديل اللائحة الداخلية للمدارس الرياضية التجريبية.

(٣) وزارة التربية والتعليم: قرار وزاري رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن "إنشاء مدارس لغات تجريبية وإصدار لائحتها الداخلية"، مادة ٢، ١.

(٤) وزارة التربية والتعليم: اللائحة الداخلية لمدارس اللغات التجريبية، مادة ١، ٢، ٤، ١١.

مزوج يضم بين جنباته تعليماً عاماً وآخر مهنيًا "المدرسة الإعدادية المهنية" بأنواعها المتعددة (صناعي، زراعي، تجاري، فني مشترك، ... إلخ) ثم يعود مرة ثانية تحت ضغوط الفشل وهجر التلاميذ لمدارسهم، ورفض سوق العمل لهم، ليصبح مرة أخرى تعليماً عاماً موحداً مع تخصيص نسبة تتراوح ما بين ١٥ - ٢٠% من خطط الدراسة للتدريبات العملية.

ومع بداية الثمانينيات تتبنى وزارة التربية والتعليم صيغة التعليم الأساسي كصيغة تعليمية لامتداد التعليم الإلزامي إلى تسع سنوات، وتصبح المدرسة الإعدادية حلقة ثانية من التعليم الأساسي ومدتها ثلاث سنوات دراسية، وهي بوضعها الجديد مدرسة إلزامية عامة موحدة. إلا إنها لم تستمر كثيراً فسرعان ما امتدت أزمة الديون المصرية إلى التعليم، حيث اتهم التعليم بأنه وراء حدوث البطالة بين المتعلمين خاصة خريجي التعليم الثانوي الفني، في الوقت الذي يشكو فيه السوق من نقص شديد في أعداد الحرفيين من ذوي المهارات البسيطة بسبب هجرة المهرة منهم إلى الدول العربية البترولية ... إلخ.

وهنا نفتق ذهن المسؤولين عن التعليم إلى أنه في تحجيم الطموحات العلمية لدى شريحة من التلاميذ منذ البداية - الحل الأمثل لجميع القضايا التي يشكو منها نظام التعليم المصري. فالتوجه إلى التعليم المهني والتبكير به لا يضرب عصفورين بحجر واحد كما يقول مثلنا الشعبي، وإنما يضرب العديد منها:

- فهو يقلل الضغط على التعليم الثانوي، ثم التعليم الجامعي بعد ذلك.
- يوتخلص من عبء استمرار الإنفاق على هذه الشريحة المستبعدة في مراحل التعليم التالية، حيث إنه تعليم مغلق يؤدي إلى سوق العمل مباشرة.
- يلبي طلبات السوق المحلية المتزايدة إلى الحرفيين ذوي المهارات البسيطة والمتوسطة.
- وأخيراً يكسب المزيد من المعونات الدولية من تلك المؤسسات الداعية إلى تمهين التعليم في الدول النامية، ومنها البنك الدولي.

ففي منتصف الثمانينيات وبدعوى معالجة ظاهرة زيادة الرسوب وكذلك التسرب والعمل على الحفاظ على التلاميذ حتى نهاية مرحلة الإلزام، أطلت علينا مرة أخرى عملية إعمال التشعيب والتبكير بالتمهين في المدرسة الإعدادية مرة أخرى بشطر المدرسة الإعدادية قسمين، أحدهما عام، والآخر مهني تحت مسمى "المسار الخاص" الذي تحول في إطار تفاقم الأزمة الاقتصادية ونفور المعلمين والتلاميذ معاً من الاستمرار في هذا المسار الخاص، وفي نهاية الثمانينيات وتحت مظلة تطوير التعليم في مصر والتي عبرت عنها استراتيجية تطوير التعليم قبل الجامعي سنة ١٩٨٧ تحول نظام المسار الخاص إلى مدارس "إعدادية مهنية" لتكرس بذلك الثنائية في جسد التعليم الإعدادي وعدم تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلته الإلزامية، وأخيراً وصمه بالتخلف، كما فتح الباب في ظل استراتيجية تطوير التعليم لإنشاء المزيد من التقسيمات في جسد التعليم الإعدادي، إذ نجد هناك أنواعاً مختلفة من المدارس الإعدادية نذكر منها المدرسة الإعدادية العامة، المدرسة الإعدادية المهنية، الإعدادية التجريبية للغات، المدرسة الإعدادية الرياضية، المدرسة الإعدادية العسكرية، المدرسة الإعدادية العسكرية المهنية، المدرسة الإعدادية الأزهرية، المدارس الإعدادية التابعة لأكاديمية الفنون ... إلخ.

وما بين التوحيد والتنوع في بنية التعليم الإعدادي تقف المدرسة الإعدادية حائرة تتجاذبها اتجاهات ورؤى عدة، لا يجمع بينها إلا أنها تعمل جميعاً على تمزيق بنية المدرسة الإعدادية تحت راية (لافتة) "تطوير التعليم قبل الجامعي"، فتحت هذه اللافتة يباح كل شيء بدءاً من تقديم النصح والإرشاد، وانتهاء بتمزيق أوصال

المدرسة الإعدادية مضحين بأهدافها ضاربين عرض الحائط بالفلسفة التعليمية التي تقف وراء إنشائها هذه المدرسة.

ومن هذا العرض يمكن تحديد وتلخيص مشكلة الدراسة في: "إن المدرسة الإعدادية في مصر منذ نشأتها سنة ١٩٥٣ وهى تعيش مرحلة الأزمة - وهى أزمة تعليمية تمثلت في فشلها في تحقيق الهدف من إنشائها والممثل في:

- توفير الدراسات والوسائل اللازمة للكشف عن ميول وقدرات التلاميذ.
 - تهيئة وسائل النمو لملاكات التلاميذ وميولهم على اختلاف أنواعها.
 - التعرف على ما يظهر لدى التلاميذ من مواهب وميول خاصة حتى يمكن توجيهها إلى العمل المناسب بعد تدريب مهني بسيط، أو إلى مواصلة الدراسة في المرحلة الثانوية ذات التخصصات والتشعبات المتعددة، كل حسب استعداده.
 - وفي النهاية هى مرحلة تدعيم للثقافة القومية عند التلاميذ من خلال تزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية والعملية اللازمة.
- ورغم وضوح فلسفتها التعليمية إلا إنها تتجاوزها الكثير من القوانين المتناقضة والسياسات التعليمية غير المستقرة. فهى تستصرخ الجميع مختصين ومتخصصين في إعادة النظر في بنيتها التعليمية بحثاً عن بنية تعليمية تكون أكثر تحقيقاً لفلسفتها وطبيعة المرحلة العمرية لتلاميذها محققة لاحتياجات التلاميذ والمجتمع من هذه المرحلة التعليمية. بحيث تأتي في النهاية منسجمة مع الاتجاهات العالمية والمحلية وما تفرضه على التربية من تحديات مستقبلية وأن تكون مسايرة للبنى التعليمية المماثلة لها في النظم التعليمية الحديثة، خاصة في تلك الدول التي حققت تقدماً ملموساً كان للتعليم فيه دور رئيسي.

تساؤلات الدراسة

انطلاقاً من العرض السابق لمشكلة الدراسة، تطرح الدراسة تساؤلاً رئيسياً وهو:

ما أفضل البنى التعليمية ملائمة للمدرسة الإعدادية المصرية في ضوء ما يشهده المجتمع المصري من تغيرات مازالت آخذة في التشكيل في ظل عصر المعلوماتية وتكنولوجيا ما بعد الصناعة وما تفرضه من تحديات؟

وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي يلزم الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

- ١- ما أهم ملامح التطور التاريخي للمدرسة الإعدادية في مصر؟
- ٢- ما أبرز المتغيرات المجتمعية في مصر منذ منتصف السبعينيات؟ وكيف تبدو انعكاساتها على أوضاع التعليم؟
- ٣- ما أبرز اتجاهات السياسات التعليمية في مصر منذ منتصف السبعينيات؟ وكيف تبدو مسيرة التعليم الإعدادي خلال نفس الفترة؟
- ٤- ما أبرز الاتجاهات العالمية والإقليمية خلال الربع الأخير من القرن العشرين؟ وما دلالاتها التربوية؟
- ٥- كيف تبدو الاتجاهات العالمية المعاصرة في تنظيم بنية المدرسة الإعدادية؟

٦- ما الاعتبارات النوعية والعمامة التي يجب الأخذ بها عند وضع التصور المقترح لبنية المدرسة الإعدادية؟ وما الأسس العلمية التي يقوم عليها التصور المقترح؟

أهداف الدراسة وأهميتها

في ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها والمرحلة التعليمية التي تتناولها الدراسة وكذلك الفترة الزمنية، يمكن تحديد أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- (١) التعرف على الخلفية التاريخية لنشأة المدرسة الإعدادية، وكذلك البدايات الأولى لمشكلة الدراسة وتطورها.
- (٢) تحديد أهم المتغيرات المجتمعية في مصر خلال الفترة منذ منتصف السبعينيات وحتى الوقت الحاضر بهدف تحليلها وتحديد حركة الأحداث ودلالاتها التربوية على أوضاع التعليم في مصر.
- (٣) التعرف على سياسات التعليم خلال فترة الدراسة - ومسيرة التعليم الإعدادي في إطار تلك السياسات ومدى تأثيرها بتلك السياسات.
- (٤) التعرف على أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة ودلالاتها التربوية.
- (٥) التعرف على أهم التجارب العالمية في تنظيم بنية التعليم الإعدادي.
- (٦) تحديد الأسس العلمية والنفسية التي تقوم عليها بنية المدرسة الإعدادية.
- (٧) وضع تصور مقترح لبنية المدرسة الإعدادية المصرية، في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية، وكذلك خبرات الدول المتقدمة في هذا الشأن.

أما عن أهمية الدراسة:

فإن أهمية الدراسة مستمدة من موضوع الدراسة، وهو المدرسة الإعدادية نفسها. وما تحمله تلك المدرسة من اعتبارات خاصة بها تتمثل في:

أولاً: أهمية المرحلة العمرية لتلميذ هذه المرحلة:

- هي مرحلة لنمو السريع والمطرد للتلميذ، وهي كذلك مرحلة الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة المراهقة المبكرة وما لها من دلالات تربوية.
- إنها مرحلة بداية ظهور القدرات الخاصة والميول والاستعدادات الكامنة لدى التلاميذ.
- إنها مرحلة وسيطة بين التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي مما يفرض عليها وظيفة محددة تجاه المرحلتين والتلميذ والمجتمع في نفس الوقت.
- إنها مرحلة إعداد وتوجيه التلميذ والحكم على مستقبله العملي والعلمي.

ثانياً: طبيعة الحقبة الزمنية التي تختصها الدراسة بالذكر:

إذ تعد الحقبة الزمنية التي تلت حرب أكتوبر من أخصب الفترات التاريخية بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شكلت الحياة في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين والتي تميزت بالآتي:

- زيادة الضغوط الاقتصادية في ظل سياسات الاقتراض لتعويض نقص الموارد المالية.
- التوجه نحو الغرب وفتور العلاقات مع المعسكر الشرقي وإقامة علاقات مع إسرائيل.

- اتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي وتخفيف الدولة من التزاماتها نحو تعيين الخريجين والدعم للفئات المحرومة وقيادة النشاط الاقتصادي.
 - دعوة القطاع الخاص لزيادة استثماراته في التعليم - بداية لدخول التعليم تحت مظلة الإصلاح الاقتصادي.
- وأخيراً، فإن الباحث يتوقع أن تأتي الدراسة تلبية لتوصية المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي سنة ١٩٩٤ بضرورة البحث عن صيغة تعليمية جديدة للمدرسة الإعدادية تكون أكثر استجابة للمتغيرات المجتمعية المصرية والعالمية، ومحقة لأهداف المدرسة الإعدادية.

حدود الدراسة

في ضوء الهدف الرئيسي من الدراسة فإن الحدود سوف تتمثل في:

- حدود زمنية: وقد تحددت في الفترة من ١٩٨١ حتى نهاية القرن العشرين، حيث شهدت تلك الفترة:
 - صدور العديد من الوثائق الرسمية المنظمة لشئون التعليم في مصر.
 - صدور قانون التعليم قبل الجامعي رقم ١٣٩ سنة ١٩٨١ موحداً لكل من المدرسة الابتدائية والإعدادية معاً في مرحلة تعليمية واحدة وهي مرحلة التعليم الأساسي.
 - صدور وثيقة السياسة التعليمية في يونيو ١٩٨٥ والتي عادت في ظلها مرة أخرى ثنائية التعليم في المدرسة الإعدادية (المسار الخاص).
 - استراتيجية تطوير التعليم في مصر يوليو ١٩٨٧ والتي لعبت الدور الأكبر في تكريس ظاهرة ثنائية التعليم في التعليم الإعدادي. حيث دعمت وجود المدرسة الإعدادية المهنية في نظام التعليم المصري وزادت من أعدادها وكذلك أعداد التلاميذ بها.
 - إنقاص السلم التعليمي بمرحلة التعليم الأساسي من تسع سنوات دراسية إلى ثماني سنوات.
 - انعقاد المؤتمر القومي للتعليم الإعدادي سنة ١٩٩٤.
- حدود موضوعية: وتتمثل في الاقتصار على المدرسة الإعدادية المصرية بشقيها: الإعدادي العام، والإعدادي المهني، دون النوعيات الأخرى للأسباب التالية:

أولاً: المدارس الإعدادية الرياضية، وهي تقبل تلاميذها من ذوي المهارات والقدرات الخاصة في التربية الرياضية، وكذلك الحاصلين على بطولات محلية وعالمية لرعايتهم تربوياً ورياضياً وتؤهلهم للحصول على البطولات الدولية. وهذه المدرسة ليست مغلقة، فهي تؤهل تلاميذها لاستكمال الدراسة بالمدرسة الثانوية الرياضية أو العامة، كما أنه يمكن للتلميذ أن ينتقل تحت أية ظروف إلى المدرسة الإعدادية العامة لاستكمال الدراسة بها. ذلك لأن المناهج الدراسية والأهداف العامة في كلتا المدرستين واحدة.

ثانياً: المدرسة الإعدادية التجريبية للغات، وهي مدارس تهتم بتدريس اللغات الأجنبية وكذلك تدريس مادتي العلوم والرياضيات بتلك اللغات. إلا إنها في النهاية مدارس عامة تدرس نفس المنهج المطبق في المدارس الإعدادية العامة، بل تزيد عليه في عدد الحصص المخصصة لدراسة اللغات.

ثالثاً: المدرسة الإعدادية العسكرية، وهي مدارس تتبع وزارة الدفاع من حيث الإشراف والتدريبات العسكرية فقط، إلا إنها تتبع وزارة التربية والتعليم من حيث تقديم المناهج والتدريس، وتقدم فيها نفس المناهج المقدمة بالمدرسة الإعدادية العامة، ويحق للطالب التحويل للمدارس الإعدادية العامة إن شاء ذلك، كما أنه يمكنه أن يلتحق في المرحلة التالية بأي نوع من التعليم الثانوي مثله في ذلك مثل قرينه بالتعليم الإعدادي العام.

كما أن التحاق التلاميذ بهذه النوعيات من التعليم الإعدادي ليس بمثابة حكم عليهم بالفشل ونقص القدرات المؤهلة للدراسة كما هو الحال بالمدارس الإعدادية المهنية، وإنما هي مدارس عامة تقبل المتميزين وإن كانت تقدم مهارات وعلوم إضافية عن المدارس الإعدادية العامة إلا إنها تتبع نفس المنهج وتصل بالمتعلم إلى المستوى التربوي المطلوب تحقيقه من المدرسة الإعدادية العامة.

مصطلحات الدراسة

في إطار الدراسة يستخدم الباحث عدداً من المصطلحات التربوية وفقاً للمفهوم التالي:

البنية التعليمية Educational Structure:

كيان متكامل قوامه مجموعة من العناصر التي تتحد فيما بينها بشكل أو بآخر من أشكال التفاعل المنظم أو الاعتماد المتبادل وفقاً لقوانين تحكم هذا التفاعل في أطر زمنية ومكانية محددة وبطريقة تمكنها من تحقيق أهداف محددة^(١).

وهذا التحديد لمصطلح البنية أكثر انسجاماً مع طبيعة المدرسة الإعدادية وأهدافها الداخلية المتعلقة بالتلميذ من جانب، وبالمتغيرات الاجتماعية من جانب آخر، وبالأهداف التعليمية من جانب ثالث.

التعليم الأساسي Basic Education:

يعتبر مصطلح التعليم الأساسي من المصطلحات التي أثار الكثير من الجدل حول مفهومه واستخداماته، وربما يرجع هذا إلى ما ارتبط بهذا المصطلح عند بداية تجربة هذه الصيغة من استخدامات خاطئة. ويعني هذا المصطلح في هذه الدراسة:

"ذلك النوع من التعليم الذي يقدم للتلاميذ في المرحلتين الابتدائية والإعدادية معاً، ويعتبر أساساً للهيكل التعليمي، وهو يأتي في المرحلة الأولى من العمر، ويمثل الحد الأدنى من التعليم الضروري لكي يكتسب التلميذ المعارف والمهارات والاتجاهات الأساسية، والتي يتوقف عليها ازدهار قدراته واستعداداته الكامنة وتعليمه الأسس المختلفة للمعرفة التي تسهم في إعداده للحياة أو لإعداده لمواصلة التعليم في المرحلة القادمة"^(٢). والتعليم الأساسي بهذا المفهوم أقرب لطبيعة الدراسة، كما أنه يتضمن فلسفة المدرسة الإعدادية. فهو يمثل الحد الأدنى من المعارف والخبرات والمهارات التي تساعد على استكمال الدراسة أو الدخول لسوق العمل بعد تدريب مكثف، كما يعني أيضاً الكشف عن القدرات الخاصة للتلميذ والعمل على تنميتها.

(١) أحمد إسماعيل حجي: نظام التعليم في مصر. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٤.
(٢) شاكر محمد فتحي: مفهوم وصيغ التعليم الأساسي - دراسة تحليلية مقارنة في التعليم الأساسي في مصر - الواقع والمستقبل. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٦١-٦٣.

التعليم الإعدادي: Preparatory Education

يطلق عامة مصطلح "التعليم الإعدادي" على المرحلة التعليمية أو الحلقة التعليمية التي تلي التعليم الابتدائي أياً كان وضعها في السلم التعليمي كمرحلة مستقلة بذاتها أو كتابعة ومكملة لأخرى ... وترجع تسميتها بهذا الشكل (إعدادي) لكونها تعد أبنائها إما لاستكمال الدراسة بالمرحلة التالية لها، أو لإعدادهم لمجالات العمل بعد تدريب معين^(١).

كما تعرف أيضاً بأنها "الجزء الأول من التعليم الثانوي ويتكون من ثلاث سنوات دراسية يتبع فيها برنامج عام، ومرحلة التعليم الثانوي الأدنى (الإعدادي) في معظم النظم التعليمية هي المرحلة التي يعد فيها الطلاب للانخراط في تعليم أكثر تخصصاً في المرحلة التي تليها وذلك حسب ميولهم واستعداداتهم وأدائهم المدرسي، وفي معظم البلدان يعتبر السن الذي يتم فيه الطلاب هذه المرحلة هو حدود السن المفروضة للتعليم الإلزامي"^(٢)، وتعتمد تقارير اليونسكو المدرسة الإعدادية في إطار التعليم الثانوي طبقاً للمرحلة العمرية - فهي تعتبر المرحلة العمرية من ١٤ - ١٩ سنة على أنها مرحلة التعليم الثانوي^(٣).

وسوف يستخدم الباحث مصطلح المدرسة الإعدادية بالمفهوم التالي:

"تطلق تسمية التعليم الإعدادي على المرحلة التعليمية التي تتوسط مرحلتَي التعليم الابتدائي والثانوي، أياً كان وضعها في السلم التعليمي كمرحلة مستقلة أو ملحقة أو تابعة لمرحلة أخرى، وتناظرها في الدول الأجنبية المدرسة المتوسطة أو المدرسة الثانوية الدنيا، ويلتحق بها التلاميذ بعد إنهاء المدرسة الابتدائية، وتضم الأطفال من عمر ١١-١٥ سنة، ومدة الدراسة بها تتراوح ما بين ثلاث أو أربع سنوات دراسية. كما أن وظيفة هذه المدرسة تتحدد في تهيئة الوسائل لنمو ملكات التلاميذ والكشف عن ميولهم واستعداداتهم وحسن توجيههم الوجهة الصحيحة، والتعليم الإعدادي العام من جهة أخرى يهدف إلى استكمال أهداف التعليم الابتدائي، كما يهدف أيضاً إلى إعداد التلاميذ للتعليم الثانوي لتزويدهم بالمعلومات العامة والمواد الأساسية وكذلك اللغات الأجنبية اللازمة لاستكمال الدراسة بالمرحلة الثانوية".

التوجيه التربوي: Educational Guidance

وهو اصطلاح مستمد من كلمة "توجيه" Guidance وهي تعني عملية معاونة الأفراد في تحديد اختياراتهم بشأن تعليمهم وتوظيفهم بناء على تقرير شامل لاهتماماتهم ومواهبهم وقدراتهم وإنجازاتهم بالإضافة إلى توفير المعلومات الكاملة بشأن العواقب التي تترتب على اختيار دراسي أو مجال وظيفي معين، كذلك توفير معلومات واقعية عن الفرص المتاحة^(٤).

ومن هنا فإن الباحث سوف يستخدم "التوجيه التربوي" بمعنى: "المساعدة التي تقدم إلى التلاميذ والطلاب في اختيار نوع الدراسة الملائمة لمواهبهم وقدراتهم والتكيف معها والتغلب على الصعوبات التي تعترضهم في

(١) أحمد إسماعيل حجي: نظام التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

(٢) اليونسكو، الشعبة القومية للتعليم والثقافة والعلوم: دليل مصطلحات التعليم التقني والمهني. تونس، ١٩٨٤، ص ٣٦.

(3) Encyclopedia Americana, Grolier Incorporated, USA, 1992, Vol. 19, P. 678.

(٤) اليونسكو، الشعبة القومية للتعليم والثقافة والعلوم: دليل مصطلحات التعليم التقني والمهني، مرجع سابق، ص ٣٦.

دراستهم بهدف استكمالهم بنجاح للبرامج الدراسية مع أخذ إنجازاتهم الدراسية السابقة في الاعتبار، بالإضافة إلى وظائفهم المستقبلية، أو ما قد يكون لديهم من خطط دراسية^(١).

التوجيه المهني Vocational Guidance:

ويستخدم في هذه الدراسة وفقاً للمفهوم التالي^(٢):

"المساعدة التي تقدم للتلاميذ من خلال توجيههم بمعرفة ما يلائمهم من فرص للدراسة والتدريب والعمل للتسهيل عليهم في عملية التخطيط لمستقبلهم الوظيفي، كما يشمل التوجيه المهني أيضاً توجيه التلاميذ من خلال اختبارات مقننة وتحليل نتائج تلك الاختبارات، بالإضافة إلى توفير المعلومات عن التدريب وفرص العمل". ومن خلال التعريفين السابق ذكرهما يمكن القول بوجود علاقة بينهما وأنها عملية مترابطة، إذ إن التوجيه التربوي بمثابة الخطوة الأولى نحو التوجيه المهني، كما أن التوجيه المهني في أغلب الأحيان يتطلب توجيهاً تربوياً ونفسياً واعياً، ومن هنا كان يلزم توافرها وارتباطهما من أجل نجاح الفرد في حياته الدراسية والوظيفية مستقبلاً، وكذلك نجاح العملية التربوية في المدرسة الإعدادية، وهو أمر يكشف الحاجة إلى مستشار للتوجيه في المدارس الإعدادية.

مستشارو التوجيه Guidance Counselor:

وهم الأعضاء أو المعلمون المدربون لهيئة التوجيه والمسؤولون عن توفير التوجيه من خلال مساعدة التلاميذ على تقدير اهتماماتهم ومواهبهم وقدراتهم بالإضافة إلى توفير المعلومات المناسبة للتلاميذ واللائمة لاتخاذ قراراتهم^(٣).

الدراسات السابقة

على الرغم من وجود عشرات الرسائل الجامعية والبحوث التي تناولت التعليم الأساسي، إلا إن معظمها كان يدور حول المناهج الدراسية والمجالات العملية وبعض المشكلات الخاصة بالمفهوم والكفاية وإعداد المعلم ... إلخ، إلا أنه لا يوجد بينها ما يتناول المدرسة الإعدادية من حيث التنظيم. في حين نجد أن هذه النوعية من الدراسات متوفرة على مستوى التعليم الثانوي، وربما يرجع ذلك لطبيعة المدرسة الثانوية وارتباطها بالتعليم الجامعي من ناحية، وسوق العمل من ناحية أخرى، الأمر الذي يجعلها في حالة مراجعة دورية لتنظيمها.

لذا سوف يقتصر الباحث على عدد من الدراسات التي تسهم بدور ما في بناء هذه الدراسة، نذكر منها:

- تطوير المدرسة الإعدادية العامة بمصر في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة - دراسة مقارنة^(٤)
- تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم المشكلات التي تواجه المدرسة الإعدادية في مصر والتي تحول دون تحقيق أهدافها المعلنة، وقد تناولت الدراسة المدرسة الإعدادية خلال الفترة التاريخية منذ ١٩٥٣ وحتى

(١) المرجع السابق، ص ٣٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٩.

(٤) أحمد عبد الرحمن الشافعي: تطوير المدرسة الإعدادية العامة بمصر في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة - دراسة مقارنة. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٨٢.

- بداية السبعينيات قبل صدور قانون التعليم قبل الجامعي رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج نوجزها في:
- تأثر تنظيم التعليم بالأوضاع المجتمعية السائدة في المجتمع المصري آنذاك.
- عدم وجود صيغة ثابتة لتنظيم التعليم بالمدرسة الإعدادية.
- عدم قدرة المدرسة الإعدادية على تحقيق أهدافها التعليمية.
- فشل نظام المدارس الإعدادية العملية والفنية والإعدادية الحديثة.
- قلة الاهتمام بالمواد العملية - بينما التركيز على المواد النظرية الأكاديمية بعد توحيد التعليم بالمرحلة الإعدادية، ولم يبق من المواد العملية سوى اسمها فقط.

• اتجاهات السياسة التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠^(١)

- تهدف الدراسة إلى معرفة أهم التطورات في السياسة التعليمية منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠، في محاولة للوقوف على جوانب التغيرات الحادثة في النظام التعليمي خلال هذه الفترة بغرض الإفادة منها في رسم صورة مستقبلية لسياسة تعليمية أكثر استقراراً، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:
- تتسم السياسة التعليمية في مصر بكثرة التغيرات وارتباط كل تغير بشخص الوزير.
- افتقاد السياسة التعليمية للنظرة الشمولية.
- افتقاد التنسيق بين السياسة التعليمية والمؤسسات ذات البعد التربوي الأخرى كوزارة الزراعة ووزارة الصناعة، مما يدل على عدم التكامل بين السياسة التعليمية والسياسات المجتمعية الأخرى.
- اتصفت السياسة التعليمية بعدم الواقعية ويظهر هذا عند إعلان السياسة التعليمية دون معرفة الإمكانيات المتوفرة لتنفيذها.
- يلاحظ غياب الاستقرار النسبي للسياسة التعليمية - وصدورها دون مناقشة كافية مما يجعلها تبدو فوقية إدارية.
- اتجاهات السياسة التعليمية في مصر في ضوء المتغيرات المجتمعية خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠^(٢)

- وتعتبر تلك الدراسة امتداداً للدراسة السابقة من حيث الفترة الزمنية وإن كانت تختلف عنها في كونها لم تقتصر فقط على عرض السياسات التعليمية وإنما سعت نحو ربطها بالمتغيرات المجتمعية بهدف الكشف عن مدى ترجمة السياسة التعليمية للبعد المجتمعي في خططها. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- استجابة السياسة التعليمية خلال الفترة موضوع الدراسة لما يحدث للمجتمع من تغيرات سياسية كانت تهدف إلى تعميق الممارسة الديمقراطية وذلك للتخفيف من المركزية في التعليم والاتجاه نحو اللامركزية في التنفيذ.
- إخفاق السياسة التعليمية في تخريج المواطن الصالح الممارس للديمقراطية.
- انعكاس الأزمة الاقتصادية الخانقة على التعليم وسياساته واتجاهاته خلال نفس الفترة.
- استجابة السياسة التعليمية لمتغير الانفتاح الاقتصادي من حيث التوسع في القبول للتعليم الفني واستمرار هذا التوجه خلال عقد السبعينيات بمعدلات فاقت الطلب كما فاقت معدلات التنمية، مما أدى إلى زيادة عدد خريجيها عن احتياجات سوق العمل.

• دراسة تحليلية لسياسة التعليم في مصر خلال الثمانينيات^(٣)

- اهتمت الدراسة بمعالجة موضوع السياسة التعليمية المعلنة في مصر خلال الفترة المحددة من خلال العلاقة بين الأهداف المعلنة والواقع الفعلي ومدى ترجمة تلك الأهداف للواقع بصورة متدرجة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج نجلها في:
- اهتمام السياسة التعليمية وتحيزها للمدن والحضر على حساب الأقاليم والريف.

-
- (١) علي محمود رسلان: اتجاهات السياسة التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٥٢-١٩٧٠. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٧٤.
- (٢) أبو بكر زيدان عبيد: اتجاهات السياسة التعليمية في مصر في ضوء المتغيرات المجتمعية خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٩١.
- (٣) إيهاب السيد محمد إمام: دراسة تحليلية لسياسة التعليم في مصر خلال الثمانينيات. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٤.

- لجوء السياسة التعليمية إلى الحلول السريعة (ردود فعل الأزمة) دون دراسة واقعية.
- أن السياسة التعليمية لم تحقق إلى حد ما مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- عدم الاتساق بين الأهداف المعلنة والواقع الفعلي.
- أن الواقع التعليمي المصري لا يحقق الديمقراطية في التعليم من خلال تحيز السياسة التعليمية للمدن والحضر ضد الأقاليم والريف.
- إن السياسة التعليمية تتصف بعدم العلمية في التخطيط، وهو ما انعكس في عدم التوازن بين أنواع التعليم المختلفة والتحيز للفئات العليا من المجتمع على حساب الفقراء.
- دراسة تقويمية للمدرسة التجريبية الموحدة - مدينة نصر^(١)
 - استهدفت الدراسة تقويم المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر في ضوء بعض التجارب العالمية: المدرسة الشاملة بإنجلترا والولايات المتحدة، والمدرسة البوليتكنيكية في الاتحاد السوفيتي وألمانيا الديمقراطية. وقد انتهت الدراسة إلى النتائج التالية:
 - أن المدرسة التجريبية الموحدة قد استطاعت التصدي للمشكلات التي يعاني منها التعليم في المجتمع المصري.
 - أن مستوى إعداد المعلمين في مصر لا يتناسب مع منهج الدراسة وتنفيذه.
 - ارتفاع تكلفة التلميذ بالمدرسة التجريبية عن مثيله بمدارس التعليم العام.
 - أن منهج المدرسة التجريبية الموحدة يسير بصورة حسنة من حيث فلسفته وأهدافه ومحتواه.
- الصعوبات التي تواجه نظام المسار الخاص بالحلقة الإعدادية من التعليم الأساسي وأسلوب مواجهتها^(٢)
 - وقد اهتمت الدراسة بمعالجة ما جاء بتقرير المتابعة الفنية بشأن معوقات التعليم بمدارس المسار الخاص، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج بهذا الشأن نذكر منها:
 - انعدام الدافعية لدى كل من التلاميذ والمعلمين تجاه هذا النوع من المدارس، وقد تمثل هذا في انقطاع التلاميذ عن المدرسة.
 - ظهور اتجاهات استعلائية لدى التلاميذ العاديين تجاه زملائهم في المسار الخاص.
 - هناك صعوبات تحول دون تحقيق الهدف من هذه المدارس تمثلت في نقص الورش والمعدات والخامات.
 - وجود صعوبات إدارية ومالية تعوق دون استلام السلفة الخاصة بالفصول وكذلك تسويتها.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال ما استعرضته الدراسة الحالية لأهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، يمكن الإشارة إلى عدد من النقاط الخاصة بتلك الدراسات، وما تمثله بالنسبة للدراسة الحالية من خلفية علمية تدعمها في عملية التحليل السياسي والاجتماعي لبعض الأوضاع التعليمية، وكذلك أوجه الاستفادة منها، والتي تتمثل فيما يلي:

< أن الخلل في نظام المدرسة الإعدادية ليس وليد حقبة السبعينيات وأزمة الثمانينات فقط، بل إن انعدام الاستقرار وغياب التخطيط العلمي، وعدم الاتساق بين المؤسسة التعليمية والمؤسسات المجتمعية الأخرى، كوزارة الصناعة والزراعة وغيرها، هو أحد أسباب مشكلات التعليم عموماً، والمدرسة الإعدادية بوجه خاص. وقد بدا هذا واضحاً في تخريج أعداد كبيرة من تلاميذ المدرسة الإعدادية بنوعياتها المهنية المختلفة ليس هناك حاجة إليهم، وهو ما توصلت إليه الدراسة الثانية.

< أن كثيراً من مشكلات التعليم الإعدادي ترجع في حقيقتها لما اتصفت به السياسات التعليمية من افتقار الواقعية، ويظهر هذا جلياً في الإعلان عن سياسات تعليمية دون معرفة سابقة بمدى توافر الإمكانيات

(١) شحاته عبد الخالق عبد الجواد: دراسة تقويمية للمدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٩.

(٢) المركز القومي للبحوث التربوية: الصعوبات التي تواجه نظام المسار الخاص ...، مرجع سابق.

اللازمة لتنفيذها، وهو ما ذهبت إليه الدراسة الثانية والثالثة، والمثال على ذلك هو تبني وزارة التربية والتعليم لصيغة التعليم الأساسي والتعجيل به دون تجريب و دراسة علمية لمتطلبات هذه الصيغة الجديدة. < أن السياسة التعليمية لم تحقق إلى حد ما مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية نظراً لضغوط الأزمة الاقتصادية وتحيز تلك السياسات للمدن والحضر على حساب الأقاليم والريف، وهو ما يكشف عنه تلك النماذج الخاصة بالتبكير بتمهين التعليم في الريف ومناطق الفقر خلال الفترة من الأربعينيات حتى الستينيات، وهو ما ذهبت إليه الدراسة الرابعة.

< انعدام الدافعية لدى كل من التلميذ والمعلم وكذلك أولياء الأمور تجاه التمهين المبكر في التعليم الإعدادي وإحجامهم عن إرسال أبنائهم لهذه النوعية من التعليم، وهو ما يؤكد أن كثيراً من القرارات التعليمية يمكن وصفها بالقرارات الفوقية الإدارية التي تفتقر إلى دراسة الواقع، وهو ما كشفت عنه الدراسة الثالثة والسادسة.

منهج الدراسة

لما كان استخدام المنهج العلمي في الدراسة تحدده طبيعة الدراسة وكيفية المعالجة، فقد اقتضت الدراسة استخدام المنهج الوصفي لرصد وتحليل طبيعة المتغيرات المجتمعية التي عاشها المجتمع المصري خلال فترة الدراسة، كما يستعين الباحث بالمنهج التاريخي في دراسة الخلفية التاريخية لنشأة المدرسة الإعدادية، كما يستخدم أيضاً المنهج المقارن للوقوف على الخبرات الأجنبية في تنظيم وتحديث بنية التعليم الإعدادي في تلك النظم للاستفادة منها في وضع البنية المقترحة للمدرسة الإعدادية في مصر.

خطوات الدراسة

تسير الدراسة وفق الخطوات التالية:

الفصل الأول: ويمثل الإطار العام للدراسة. ويشتمل على مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها، وأهدافها وأهميتها، وحدودها، وتحديد المصطلحات، والدراسات السابقة، ومنهج البحث المستخدم، وخطوات إجراء الدراسة.

الفصل الثاني: ويتناول الخلفية التاريخية لنشأة المدرسة الإعدادية وتطورها منذ صدور القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ وحتى البدايات الأولى لتجريب صيغة التعليم الأساسي سنة ١٩٧٨.

الفصل الثالث: ويستعرض المتغيرات المجتمعية المصرية التي عاشتها البلاد إثر حرب التحرير في أكتوبر ١٩٧٣، وحتى نهاية القرن العشرين، وأثر تلك المتغيرات على أوضاع التعليم وكفاءته.

الفصل الرابع: ويتناول مسيرة التعليم الإعدادي منذ صدور قانون التعليم قبل الجامعي رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وحتى الوقت الحاضر، في ضوء توجهات السياسة التعليمية خلال نفس الفترة.

الفصل الخامس: ويختص بتناول المتغيرات العالمية والإقليمية وما تفرضه على التربية من تحديات ممثلة في نموذج الإنسان المعاصر.

الفصل السادس: ويختص بتناول خبرات بعض الدول الأجنبية في تنظيم بنية المدرسة الإعدادية في ضوء الاتجاهات العالمية والمحلية وما تفرضه على التربية من تحديات.

خاتمة: ويتم فيها استعراض التصور المقترح لتطوير بنية المدرسة الإعدادية في مصر.